قالت العرب

"والآن أشهد أن حضورك موت وأن غيابك موتان
والآن أمشي على خنجر وأغني...قد عرف الموت أني أحبك
أني أجدد يوماً مضى ... لأحبك يوماً وأمضي..."

المشهد
العدد 341 - السنة الرابعة عشرة -الثلاثاء 12 أغسطس 2025 م الموافق 18 صفر 1447 هـ

الرعاة الرئيسيون للمعارضة السورية ينحصرون فى كل من أمريكا وإسرائيل وتركيا والسعودية وقطر

سوريا: ساحة صدام المشروعات الجيوسياسية

الشرع مع بن سلمان وترامب

الشرع وأردوغان

الشرع وأمير قطر(تميم بن احمد)

الشرع والسيسي

تحدثت في مقال سابق عن القوى الخارجية التي تعاونت على الإطاحة بنظام الأسد، كل بحسب مصالحه ومشروعه الجيوسياسي. وقد قسمت هذه القوى الى: دولية، وإقليمية. وتمثلت القوى الدولية في كل من الولايات المتحدة (ومعها دول الاتحاد الأوربي، بدرجات متفاوتة) وروسيا. أما القوى الإقليمية فتمثلت في كل من إسرائيل وتركيا وممالك الخليج. وبانهيار نظام بشار الأسد، على النحو الدراماتيكي الذي شهدناه، تمكنت الجماعات «المعارضة» من تسلم السلطة، وذلك في الثامن من شهر ديسمبر ٢٠٢٤.

الشرع مع محمد بن زايد

نتنياهو حاضر في السر غائب في العلن

تناقض روسي – أمريكي تركي، وتناقض تركي – أمريكي إسرائيلي، وتناقض سعودي - تركي، وسعودي – إسرائيلي، وتناقض قطري - تركي، وقطري سعودي

الموقف المصري الأكثر مبدئية ووضوحا فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية ودعم مؤسسات الدولة فيها

ويمثل عماد هذه الجماعات فرع تنظيم القاعدة فى سوريا، والذى سمى، فى البداية، باسم «جبهة النصرة»، ثم تحولت تسميته الى «هيئة تحرير الشام». وتحالف معه عدد كبير من التنظيمات والحركات الجهادية، منها «الاخوان المسلمون» و«الحزب التركستاني»، و«لواء السلطان مراد»، وفصيل يسمى «الحمزات»، وآخر يسمى «العمشات»، وجماعات أخرى تتكون ممن يحملون جنسيات غير سورية مثل الأوزبك والشيشان والطاجيك.. الخ. وهذه الجماعات تنتمى كلها الى المذهب السلفى الجهادى المتشدد، وكثير منها مصنف كجماعة إرهابية. إضافة الى ما يسمى ب «الجيش السورى الحر» والذى يطلق عليه أحيانا اسم «الجيش الوطنى الحر»، وهو عبارة عن مجموعات عسكرية قامت بالانشقاق على الجيش السورى الرسمى ابان ما عرف بالثورة السورية التى اندلعت أحداثها فى شهر مارس عام ٢٠١١.

وفى الجهة المقابلة لكل من النظام الأسدى وتلك الجماعات السنية، معا، تواجد فصيل سورى كردي، ينطلق فى معارضته للنظام من أسس عرقية، وهو تنظيم مسلح ويحظى بدعم كل من أمريكا وإسرائيل. ألا وهو القوات الكردية المعروفة باسم «قوات سوريا الديمقراطية»، واختصارها «قسد».

إن نظرة واحدة إلى طبيعة هذه القوى المعارضة ومسمياتها وتوجهاتها الأيديولوجية يمكنها أن تنبئنا، بدرجة معينة، عن طبيعة القوى الإقليمية والدولية التى تقف وراءها.

ومن البداية، لا بد من التأكيد على أن القوى المعارضة، ذات الطبيعة الدينية (الطائفية) لم يكن من الممكن لها أن تتواجد فى سوريا (تحديدا: منطقة ادلب والشمال السوري) والسماح لها بالمرور والتمتع بالخدمات الإعاشية واللوجستية والتسليحية المختلفة، إلا بسماح ورعاية ودعم من تركيا، بالقام الأول، وبعد ذلك، يأتي، فى المرتبة التالية، دور كافة الدول الراعية. ولذلك تعد تركيا الراعى الأول لهذه المجموعات الإرهابية.

كما أن الاخوان المسلمين يتمتعون برعاية قطرية – تركية، مباشرة، من النواحى المالية والتسليحية، كافة. بينما قامت السعودية وتركيا بدعم الجيش السورى الحر. وانفردت تركيا بدعم لواء السلطان مراد ومن معه من الجماعات التى تنتمى الى الأقلية التركمانية. بينما يتمتع تنظيم قسد برعاية أمريكية ظاهرة ورعاية إسرائيلية خفية.

ومن هنا يمكن القول بأن الرعاة الرئيسيين للمعارضة السورية ينحصرون فى كل من أمريكا وإسرائيل وتركيا والسعودية وقطر، بينما يمكن وصف موقف الامارات العربية المتحدة بأنه كان الأكثر تذبذبا إزاء تلك الأزمة، فهو لم يكن مؤيدا للأسد ولكنه كان أيضا يبدى تخوفه من استيلاء الجماعات الدينية الراديكالية على الحكم فى سوريا. وهو موال للسياسات الأمريكية، ولكنه لم يرغب فى استفزاز إيران. ولذا جاء موقفه أقل عدوانية تجاه نظام الأسد، قياسا بموقف كل من السعودية وقطر.

وبالطبع، جاء هذا الدعم المقدم للجماعات الثائرة على نظام بشار، فى مواجهة كل من روسيا وايران اللتين كانتا الداعمتين الرئيسيتين لنظام بشار الأسد، واللتين تعدان الخاسر الأول، فى كل هذه الأحداث، إلى جانب مصر بالطبع من زاوية أخرى.

وعلى ذكر مصر، فلقد جاء الموقف المصرى منذ الأحداث التى اندلعت فى سوريا بداية من شهر مارس عام ٢٠١١، متحوطا وحذرا، إلى حد كبير. فلم يرق إلى مستوى الدعم العلنى المباشر، قياسا بالموقفين: الإيرانى والروسي، كما أنه لم يخف موقفه المعادى للجماعات المسلحة التى تقاتل ضد النظام، وقلقه الشديد من احتمال خسارة سوريا وخروجها من الساحة المعادية لإسرائيل.

وربما جاء الموقف المصرى على هذا النحو، رغبة فى عدم استفزاز ممالك الخليج وأمريكا وإسرائيل والغرب، وقت أن كانت مصر تمر بأضعف حالاتها، فقد كانت تلملم جراحها من بعد ثورة يناير ٢٠١١، وتعانى من الفوضى التى أعقبت إقصاء مبارك عن الحكم، ثم دخولها فى مرحلة حكم الإخوان القلقة والمتوترة إلى أقصى حد، ثم الثورة على الإخوان وإقصائهم عن السلطة، ثم مرحلة انتقالية حتى عام ٢٠١٤.

بيد أن الموقف المصرى كان ولا يزال الموقف الأكثر مبدئية ووضوحا، فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضى السورية، عن طريق رفض أى نوع من التقسيم، سواء الطائفى أو العرقي، ودعم مؤسسات الدولة فيها. وإيجاد حلول سياسية للأزمة مع التأكيد على ضرورة مكافحة الجماعات الإرهابية.

وهذا الموقف، من وجهة نظري، نابع من تقدير مصر للقيمة الاستراتيجية الكبرى لسوريا، وبخاصة فيما يتعلق بصراعنا الممتد مع إسرائيل، وهو أمر يرتبط، أيضا وبصورة جوهرية، بالعقيدة السياسية والعسكرية الراسخة لدى المصريين، والمتمثلة فى أن العدو الرئيسى لمصر هو الكيان الصهيوني. فانهيار سوريا، لا شك يزيد الخلل فى موازين القوى الاستراتيجية فى هذا الصراع (وهى المختلة أصلا وعلى نحو مزمن) لصالح العدو الصهيوني. وهو ما يلقى أعباء أكبر على كاهل مصر فى حال حدوث أى مواجهة عسكرية. فضلا عن أن سقوط سوريا سيفتح حتما شهية العدوان والتسلط لدى الكيان الذى تتحكم فيه اتجاهات دينية وتوراتية، لا تخفى أطماعها فى كل بلدان الشرق العربى بما فيه مصر.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المقام يتمثل فيما يلي:

هل سيبقى التحالف بين هذه الدول التى اتفقت إراداتها على إسقاط النظام السورى قائما؟؟ أم أن لكل منها أجندته الخاصة التى ستحتم الاصطدام والاختلاف؟؟

من الطبيعى أن يكون لكل من هذه الجهات حساباته وتصوراته الخاصة فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط. انطلاقا من الميدان السوري. وسوف أتناول كلا من الجهات المتصارعة فى هذه القوى، واحدة تلو الأخرى، فيما سيلي.

التناقض الروسى – الأمريكي، التركي:

لقد كان هدف أمريكا وحلفائها من إسقاط بشار الأسد ليس فقط تأمين الحماية لإسرائيل، خاصة أن الدولة السورية كانت تبدى أكبر قدر من الرفض والممانعة لمخططات التطبيع والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، وتقدم كل الدعم لقوى المقاومة. ولكن إلى جانب ذلك، أيضا، كان هناك هدف حرمان روسيا من محطة وقاعدة استراتيجية مهمة متواجدة فى «المياه الدافئة»، فى إطار جهود الغرب لتقليص النفوذ والتواجد الروسى على الصعيد العالمي، وبخاصة على صعيد الشرق الأوسط، لا سيما بعد نشوب الحرب الروسية – الأوكرانية.

فضلا عن الطموح التركى الغربى فى مد أنبوب غاز عبر ممر (زنجزور)، الذى يمتد من أذربيجان الى كل من تركيا وسوريا، وصولا الى أوروبا، وهو الأمر الذى سيضر بقيمة الغاز الروسى فى الأسواق العالمية، عامة، والأوربية، خاصة. وسيجعل العقوبات التى وقعها الغرب على روسيا أكثر ايلاما. فضلا عن الجهود الحثيثة والتى سيدعمها الإقدام على محاولات سلخ أذربيجان التى تقع ضمن مناطق «الكومنولث الروسي»، الذى يعد حزام الحماية الجنوبى لروسيا، وضمها إلى الحلف الغربي. تماما كما حدث من محاولات مع جورجيا من قبل، وما يحدث مع أوكرانيا حاليا. وهو ما يشكل تهديدا كبيرا ومتواليا للأمن الاستراتيجى لروسيا. ولذا فإن روسيا لن تغفر لكل من تركيا وأمريكا هذه الفعلة. وعموما فإن التناقضات الروسية التركية قديمة، قدم الصراع بين الامبراطوريتين: القيصرية الروسية والسلطنة العثمانية منذ القرن السادس عشر. كما أن هذه التناقضات كثيرة وفى أكثر من ملف، وعلى رأسها ملف ما يسمى ب «العالم التركي»، الذى هو نفسه ما يطلق عليه الروس اسم الكومنولث الروسي. إضافة إلى ملف (القرم) الذى تعتبره تركيا اغتصابا لجزء من مناطق نفوذها التاريخية. وكذلك الملف الأوكراني، فى وقتنا الراهن. وهو ما يعنى أن حسم الوضع فى سوريا، على النحو الذى رأيناه، يمكن أن يكون قد تجاوز حد التناقض واختلاف المصالح إلى حد الضرب المباشر فى الخواصر الرخوة.

ولذا يعد نجاح أمريكا وتركيا فى إسقاط بشار الأسد هزيمة ثقيلة للروس. ولا شك أن روسيا تضمر الرد وتحاول استعادة نفوذها القديم، بيد أن التحرك الروسى الحاسم قد يتأجل الى ما بعد نهاية الحرب الأوكرانية. وإلى أن تسمح الظروف بذلك، فإن روسيا ستحتفظ بعلاقاتها القوية بالأقلية العلوية، التى لا تجد نصيرا وحاميا لها من التوحش الأصولى الذى يتحكم عناصره فى سوريا الآن، من الناحية العملية، إلا فى التواجد العسكرى الروسى فى قاعدتى حميميم وطرطوس. وكذلك علاقاتها القوية والتقليدية مع عدد من قادة الجيش السورى القديم، والذى تم حله.

ومن هنا فإنى أستطيع القول بأن سوريا ربما تصبح ميدانا لحرب كبرى فى المستقبل المنظور، تتورط فيها قوى نووية عظمى. وربما لن تقتصر الحرب على انخراط روسيا، فى مواجهة كل من: تركيا، وأمريكا، ومن ورائها الغرب، وإسرائيل. بل ربما تشتبك الصين أيضا نظرا لتهديد مصالحها بسبب سقوط الأسد. فالصين تشعر بأن كل ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط إنما يهدف (فى جزء ليس بالقليل منه) إلى تحجيم نفوذها وانتشارها على الصعيد العالمي، وأنها من المستهدفين الرئيسيين فى كل التحركات الغربية بقيادة أمريكا. كما أن الصين تعي، بقوة، أن اللعبة فى الشرق الأوسط إنما هى الحلقة الأهم، (نظرا لما تتمتع به من أهمية استثنائية لكونها تحتوى على منابع الطاقة والممرات البحرية الاستراتيجية) فى سلسلة كبرى، عالمية الطابع، من الحرب الباردة، (التى قد تتحول فى لحظة إلى حرب ساخنة، يعد لها الجميع بكل ما أوتي، وعلى مختلف الأصعدة: العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية.. الخ)، بينها والغرب الذى تقوده أمريكا.

التناقض التركى – الأمريكي، الإسرائيلي:

لا شك فى أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على أكثر من مجرد التبادل التقليدى للمنافع بين الدول. فإذا كانت فكرة «إعادة هندسة الشرق الأوسط» قد جاءت على النحو الذى يحقق مصالحهما معا. فإن هذه المصالح مترابطة على نحو لم تعهده العلاقات بين الدول من قبل، فإسرائيل تعد قاعدة عسكرية أمريكية أو حسب تعبير البعض «حاملة طائرات أرضية» بالنسبة لأمريكا. وعموما يمكن القول بأن إسرائيل من حيث النشأة ما هى إلا «رأس حربة» للمشروع الاستعمارى العالمي، والذى توالى على رعايته معظم الدول الاستعمارية منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، سواء أكانت إنجلترا ومعها كل دول أوروبا الرأسمالية الاستعمارية، (فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا.. الخ)، أو كانت أمريكا منذ بداية الستينيات، حتى الآن. بينما لم تتخل أى من دول أوروبا المشار اليها (أخص بالذكر منها إنجلترا وفرنسا وألمانيا) عن تقديم الدعم الإضافي، قدر المستطاع إلى دولة الكيان، سواء على المستوى الاستخباري، أو العسكري، أو الدبلوماسي.. الخ.

بيد أنه من الضرورى ملاحظة ظهور أنواع من التناقضات وتباين الأولويات، على المستويين: السياسى والاقتصادي، بين بعض دول أوروبا، من ناحية، والولايات المتحدة، من ناحية أخرى. وبخاصة فيما يتعلق بالموضوع الأوكراني، وكيفية إدارة العلاقة مع روسيا والصين وبلدان الشرق الأوسط.. الخ. وقد تبدى هذا الأمر فى ظهور بعض الأصوات الأوروبية المناوئة للولايات المتحدة وإسرائيل، على نحو صريح فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، (مثل أيرلندا وإسبانيا والبرتغال). ويضاف إليها بقوة موجة الاعتراف بالدولة الفلسطينية التى تشارك فيها بعض الدول الرئيسية فى أوروبا، ومعها كندا، فى الوقت الراهن.

من هنا نرى أن العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية تمثل نوعا متقدما للغاية من العلاقات بين الدول، بما يكاد أن يصل إلى حد التطابق، بينما تمثل العلاقة الأوروبية – الإسرائيلية نوعا آخر، بمعنى أنه على الرغم مما ينطوى عليه من تحالف ودعم، فإنه يحمل قدرا من التباين النسبي، الناجم عن اختلاف التقديرات، قياسا بالعلاقة مع الولايات المتحدة.

ولقد تبدى التطابق الأمريكى – الصهيونى فى طرح المشروع الذى عرف بـ «الشرق الأوسط الجديد». وهو مخطط قديم – جديد، يشير إلى جملة من التغيرات المزمع إحداثها فى خريطة الشرق الأوسط، وينذر بتحولات جيوسياسية، تتغير بموجبها الحدود القائمة، بما يتلاءم مع مقتضيات أمن دولة الكيان. وأيضا لخدمة مشروعات اقتصادية كبيرة وممرات تجارية جديدة مثل طريق البهارات، (الذى يهدف الى قطع الطريق على خطة الحزام والطريق الصينية). وكذلك مد خطوط غاز وبترول عبر الدول التى سيعاد تقسيمها، (مثل خط غاز قطر الذى من المخطط له أن يمر عبر السعودية وسوريا ومن ثم تركيا، الى أوروبا). أو خط غاز (زنجزور)، أو غير ذلك من مشروعات اقتصادية تخدم مصالح قوى دولية وأخرى إقليمية.

ومن هنا يمكن القول بأن المصلحة الأمريكية الإسرائيلية تمثل المشروع الرئيسى فى المنطقة، وهو المتمثل فى مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، على النحو الذى تم ذكره. واذا كان من الممكن أن تلتقى مع هذا المشروع مصالح قوى معينة ممن ساهموا فى إسقاط الأسد، فلقد اتضح، كذلك، أن تلك المصالح يمكن أن تتناقض، أيضا، مع مصالح جزء آخر من القوى نفسها، أو مع مصالح قوى ثالثة.

وأول أشكال التناقض هو التناقض بين كل من المشروع التركى والمشروع الأمريكى – الإسرائيلي. من حيث أن إسرائيل تهدف الى تقسيم بلدان المنطقة على أسس عرقية وطائفية – دينية. وبخاصة سوريا، التى تمثل بؤرة الأحداث الراهنة. وقد رأينا التدخل الإسرائيلى العسكرى لصالح «دروز» السويداء فى الفترة الأخيرة، كما أن إسرائيل تتحالف مع «قسد» (قوات سوريا الديمقراطية، ذات الانتماء إلى القومية الكردية). وهى تهدف، عن طريق توطيد علاقاتها مع هذين الطرفين، إلى إقامة ما يسمى «ممر داوود»، الذى يبدأ من أقصى جنوب سوريا إلى أقصى شرقها وشمالها، والذى تستهدف إسرائيل، من خلاله، الوصل بين إسرائيل والأراضى التى يسيطر عليها الكرد من جماعة (قسد)، وصولا إلى مياه نهر الفرات، عن طريق البر. وهو مشروع يتعلق، فى جزء كبير منه، بنبوءات توراتية غيبية، تتدرج ضمن مشروع «إسرائيل الكبرى»، بوصفه مشروعا دينيا فى الأصل. كما أنه يتعلق، فى الجزء الآخر، بمحاولة قطع الارتباط البرى بين سوريا وكل من: ايران، والعراق. بما يعنى عزل سوريا بالكامل عن الجغرافيا العربية والإسلامية (باستثناء تركيا).

كما أن أمريكا تريد الهيمنة على النفط السورى فى منطقة الجزيرة، إلى جانب تعزيز وتوسيع قواعدها العسكرية فى التنف ودير الزور، تعزيزا لهيمنتها المطلقة على المنطقة.

وهذه الأهداف، من جانب كلتا الدولتين (أمريكا وإسرائيل)، تتناقض، بصورة جذرية، مع المشروع التركي، الذى يهدف إلى إحياء المجد العثمانى التالد، عن طريق استعادة الهيمنة على سوريا. ومن ثم، باقى أقطار الشرق العربي. وبالتالى فإن الترك يريدون سوريا كاملة غير مقسمة، ولحسابهم وحدهم، ويعزز ذلك اعتقادهم بأنهم أصحاب الإسهام الأكبر والأهم فى انتصار مخطط الإطاحة بالأسد.

كما أن فكرة تقسيم سوريا، التى تعمل عليها إسرائيل، تعنى بالضرورة قيام دولة أو (كانتون) كردي، وهو ما يفتح باب الجحيم على تركيا، بالمعنى الحرفى للكلمة. خاصة أن الكرد السوريين، الذين يتمتعون بدعم ورعاية أمريكية وإسرائيلية، يتواجد، أعداد كبيرة من أبناء قوميتهم، فى كل من العراق وإيران، وفى تركيا نفسها، حيث يبلغ تعدادهم فى تركيا ما يقارب ١٧ مليون إنسان، أى ما يقرب من ٢٠٪ من السكان، ويشغلون ما يقارب ثلث الأراضى التركية. بما يمكن أن يفتح الباب لقيام دولة كردية على حساب وحدة التراب التركى (فضلا عن العراقى والإيراني).

ولذا، فإن التناقض التركى – الأمريكى الإسرائيلى يعد تناقضا مفصليا، لأنه يشتمل على نقاط تمس جوهر المشروعين المتنافسين. وقد يفضى إلى تقاتل بالنار بين كل من تركيا وإسرائيل المتحالفة مع أمريكا على الغنيمة السورية، إن لم يتم إيجاد صيغة للتسوية ترضى الطرفين، وكذلك ترضى القوى الراعية للجماعات المسلحة، على حساب التراب السوري، وهذا ما أرجحه، فى حال وصول الأوضاع الى نقطة حرجة.

التناقض السعودى – التركي، والسعودى – الاسرائيلي:

هناك، أيضا، تناقض سعودى – تركى يمكن أن ينشأ فى حال تمكنت تركيا من الفوز بالغنيمة السورية، كاملة، لحسابها. وذلك، لأن السعودية قد دعمت ماليا، بقوة عملية اسقاط الأسد وعلى طول مراحل ما يسمى بـ «الثورة السورية» على مدار أربعة عشر عاما، بهدف أساسى واستراتيجى بالنسبة لها، ألا وهو التخلص من النفوذ الإيرانى فى كل من سوريا ولبنان (حزب الله)، باعتبار أن هذا النفوذ يعد مهددا لطموحاتها فى قيادة المنطقة. ولذا فإنها غير مستعدة، على أى نحو، لاستبدال النفوذ الإيرانى بالنفوذ التركي.

فإذا كانت تركيا تطمح إلى زعامة العالم الإسلامى السني، عن طريق إحياء ما يعرف باسم «العثمانية الجديدة»، فإن السعودية ترى نفسها أحق وأولى من تركيا بهذه الزعامة. ويرجع هذا الشعور بالاستحقاق، لدى السعوديين، إلى أسباب عديدة: منها المركز الدينى الذى تتمتع به السعودية (فهى بلاد الحرمين)، وكذلك الدعم الهائل الذى قدمته للجماعات المناهضة للأسد، وليس آخرها الوفرة المالية والثروة النفطية الهائلة التى تتمتع بها. ولذا ترى أنها بموجب كل هذه المسوغات تستحق وضعية قيادية على صعيد المنطقة بالكامل.

وللأسباب ذاتها تعارض السعودية المشروع الصهيونى فى محاولته تقسيم سوريا والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. فالسعودية قد تقبل الانضواء تحت الإبط الأمريكية، وقد تقبل التعاطى الإيجابى مع الطروحات الإسرائيلية، بل التعاون معها فى ملفات كثيرة (الملف اليمنى مثال على ذلك)، ولكن ثمن ذلك لا بد أن يكون متمثلا فى تلبية طموحاتها فى المشاركة فى زعامة المنطقة، إن لم يكن فى زعامتها دون شريك. من هنا نفهم إصرار السعودية على عدم المضى قدما فى التطبيع مع إسرائيل والمماطلة فى تمرير ما يسمى بالدبانة الابراهيمية، والنظر بعين الشك والريبة لتحركات كل من تركيا وإسرائيل فى الملعب السوري. وإذا أيقنت السعودية من أنها قد تخرج من تلك المواجهة خالية الوفاض، فإنها يمكن أن تقلب خريطة تحالفاتها رأسا على عقب.

التناقض القطرى – التركي، والقطرى السعودي:

لا يمكن النظر إلى قطر بوصفها دولة كاملة السيادة، فهى فى الحقيقة أقرب الى مفهوم الدولة الوظيفية منها الى الدولة الطبيعية، مثلها فى ذلك مثل دولة إسرائيل. أى أنها دولة يرتكز وجودها على قدرتها على القيام بأدوار محددة لصالح قوى عظمى. والدور القطرى يتمثل فى دور مقاولى الباطن الذين يقومون بالأعمال التى قد يخجل من القيام بها المقاولون الكبار. ولذلك فان أهميتها تكمن فى أن تقوم بتمويل هذا النظام أو تلك المنظمة أو أن تقوم بدور الوساطة بين الأطراف لصالح قوى أكبر، أو أن تتحرك بالوكالة عنها.. الخ.

بيد أن هذه الوضعية لا تمنع هذه الدويلة الصغيرة (يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة) من أن يكون لديها تصورات ومخططات ترتبط بحماية أمنها ومصالحها وعوامل بقائها، فى مواجهة العدائيات والأطماع المحدقة بها. فهى، مثلا، لا تقبل بالهيمنة السعودية على منطقة الخليج، فضلا عن هيمنتها على كامل الشرق العربي. وقد يعزى ذلك الى الثقافة القبلية القائمة على التنافس والتنابز والتفاخر، وقد يرجع، أيضا، الى مخاوفها (المبررة، من وجهة نظري) من طموح الزعامة السعودية على حساب الكيانات الصغيرة القائمة فى شبه الجزيرة العربية. وهذا هو الأقرب الى الرجحان، بحسب المعايير التى تقوم عليها العلاقات المعاصرة بين الدول. وأعتقد أن هذا «الخوف من الالتهام» هو الذى يحكم مجمل السياسات القطرية، (وربما غيرها من دويلات الخليج الصغيرة). ولذلك تتجه قطر فى كثير من الأحيان إلى لعب دور «الوسيط» القريب من كل الأطراف القوية والفاعلة. فهى تتحالف مع أمريكا وإسرائيل، ولكنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع كل من: ايران، وحزب الله، وحماس، والجهاد. وهى ترعى الاخوان المسلمين، لكنها تحافظ على علاقات قوية مع كل خصومهم. وهى عضو فى مجلس التعاون الخليجى ولكنها أصبحت أقرب إلى اليمن منها إلى معسكر السعودية والإمارات والبحرين التى قاتلت اليمن. وهى تسعى لإقامة علاقات جيدة مع مصر ولكنها تدعم الإخوان المسلمين ضد مصر ولصالح أمريكا وإسرائيل وتركيا.

وعلى الرغم من تناقض الموقف القطرى مع الطموحات السعودية، فإن من الممكن لديه التسامح، للغرابة، مع المخططات الإسرائيلية!!، بل إنه ربما يعمل على القيام بدور الوسيط لتمرير هذه المخططات (مثل تقديم الدعم المالى لحماس بطلب من إسرائيل، بحسب اعتراف رئيس الوزراء القطرى السابق حمد بن جاسم) فضلا عن السماح بطرح السردية الإسرائيلية، عبر قناة الجزيرة، عن طريق استضافة مسؤولين لدى دولة الكيان فى برامجها.. الخ. وأعتقد أن ذلك يتم فى إطار فكرة استجلاب الحماية الأمريكية التى تحكمها عقدة «الخوف من الالتهام» المشار اليها.

وعلى الرغم من تقارب قطر مع تركيا وإغراقها بالمنح والاستثمارات المليارية، وانتدابها لإقامة قواعد عسكرية فى أراضيها، إبان فترة التوتر السعودى – القطرى والتهديدات السعودية (ومعها الإمارات ومصر والبحرين) بغزو قطر عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من اشتراكهما معا فى دعم جماعة الإخوان وغيرها من الجماعات الأصولية، فإن قطر تتوجس من المخططات التركية، وبخاصة الاقتصادية، وأخص منها بالذكر مشروع ممر زنجزور للغاز الأذربيجانى الذى سيمر بكل من سوريا وتركيا، والذى يمكن أن يطيح بأهمية مشروع خط الغاز القطرى المتوجه نحو سوريا إلى أوروبا. ولذا فإن قطر ترى فى التحركات التركية ألوانا من الغدر الذى لا يبعث على الاطمئنان.

من هنا يتبدى لنا مقدار التعقيد الذى تنطوى عليه علاقات القوى بمنطقة الشرق الأوسط، والذى يشى بصورة واضحة بأن ما حدث من تغيرات ليس نهاية المطاف بالنسبة لأطراف الصراع فى هذه المنطقة، بل إنه يكاد يؤكد أن المنطقة مقبلة على مرحلة ممتدة من السخونة، تفوق ما شهدته فى الفترة المنصرمة.

بقلم: د. صلاح السروي